

العميد البيسري: اللواء ابراهيم جعل الامن العام مؤسّسة رائدة تقدّم خدمات عادلة بلا تمييز

في العيد 76 لتأسيس المديرية العامة للامن العام، اجري المدير العام بالوكالة ورئيس مكتب الشؤون الادارية العميد الياس البيسري في حوار، مراجعة شاملة لانجازات المديرية من حيث تطويرها وتحديثها ومواكبتها للتحديات الراهنة، نظرا الى ما يكتسبه العمل الاداري من اهمية على صعيد ضبط المصاريف والمداخيل وما يتصل بهما من تدابير صحية



المدير العام بالوكالة ورئيس مكتب الشؤون الادارية العميد الياس البيسري.

تماس مباشر مع المواطنين والاجانب. لم تتعاس يوما عن تأدية واجباتها في الخدمة العامة، رغم الاصابات التي حصلت بين افرادها، واستجابت بسرعة تأمين الاحتياطات اللازمة من كمادات وقفازات ومواد معقمة واجهزة تنفس وكل المستلزمات التي من شأنها المساهمة في عملية الوقاية للحفاظ على مستوى حضور عناصرها في الخدمة العامة وسلامة المواطنين. وجرى توفير هذه المستلزمات من خلال موازنة المديرية بالتعاون مع الهيئة العليا للاغاثة وعدد من الجهات المحلية والدولية. كذلك لم تتوان المديرية عن متابعة اوضاع الضباط والمفتشين والمأمورين وعائلاتهم المصابين بكورونا وادخالهم الى المستشفيات ومتابعة شؤونهم الصحية من اطباء الامن العام، واستحدثت لهذه الغاية مختبرا خاصا بها لاجراء فحوص PCR الذي ساهم بشكل كبير في تحديد الحالات المصابة قبل انتشار العدوى، واتخذت اجراءات ادارية للاحية توزيع نسبة الحضور للعسكريين من دون التأثير على نوعية الخدمات بشكل يؤدي الى توازن بين سلامة العسكريين والمحافظة على خدمة المواطنين. وقد حرصت المديرية على اعطاء فترات سماح لتجديد الاقامات لمنع الاكتظاظ وامكان التعرض للاصابة بكورونا، واشرفت دائرتها الصحية على عملية تلقيح العسكريين في مراكز اختبرت خصيصا لهم، وتدير مركز اشعة متخصصا أنشئ حديثا في الامن العام بمساهمة من الدولة التشيكية التي أمنت تجهيزاته، وافتتحه المدير العام اللواء ابراهيم معلنا جهوزه لاستقبال العناصر كافة بغية التخفيف من تفاقم الازمة الصحية، الى جانب عملها على ايجاد الحلول لكل المشاكل الصحية والمالية التي يتعرض لها العسكريون بالتنسيق مع المراجع الصحية في الاجهزة الامنية والعسكرية والجهات الضامنة وشركات التأمين، وقد نجحت لغاية اليوم على الرغم من حجم الازمة الصحية من تأمين الاستشفاء

”
اعتمدنا تششفا في الموازنة بشكل لا يؤثر على قدراتنا الامنية والادارية“

صرف الليرة اللبنانية، لولا حسن الادارة واتخاذ القرارات السليمة من المدير العام للامن العام اللواء ابراهيم للاحية تطويع عسكريين فنيين واختصاصيين في مجال المعلوماتية، ما ادى الى وفر كبير عبر انشاء قدرات ذاتية تستجيب جزءا كبيرا من صيانة هذه المعدات والتجهيزات.

■ الى اي مدى تأثرت المهمات المطلوبة بانتشار جائحة كورونا؟
□ مما لا شك فيه ان انتشار هذه الجائحة كان لها تأثير على طبيعة العمل في الدول كافة ومنها لبنان، وكانت تداعياتها على الصعيد التجاري والاجتماعي والصحي ومنها مؤسسة الامن العام كونها على

للسنة المقبلة، انعكس ايضا على التعامل مع الخطة الموضوعية من المديرية. لكن في المقابل تم الاعتماد على مستوى تقشف يتلاءم مع المحافظة على القدرات الادارية والامنية للامن العام، وبشكل لا يؤثر على طبيعة المهمات الموكولة اليه. كما ان بعض الهبات من الدول المانحة الشقيقة والصديقة ساهمت في شكل لافت في المحافظة على مستوى الخدمات العالي ونوعية المهمات الامنية والمحافظة على البعد الانساني في حالات التوقيف. لقد تمكنت المديرية العامة من اطلاق جواز السفر البيومتري وبطاقات الاقامة وفق المعايير العالمية، بالاضافة الى نظام ضبط الحدود الذي ساهم في شكل كبير في تسريع دخول وخروج المواطنين والوافدين من والى لبنان عبر المعابر الجوية والبحرية والبرية، وانشاء مركز توقيف نموذجي للاجانب يراعي المعايير العالمية شكل نقلة نوعية في مجال احترام حقوق الانسان. لم يكن من السهل متابعة تكلفة صيانة كل هذه التجهيزات التي تدفع بالدولار الاميركي لشركات اجنبية متخصصة في ظل انهيار سعر

السوري الذي نتجت منه قضية انسانية تطلبت جهدا استثنائيا وتحمل مسؤولية خدماتية جسيمة. رافق ذلك في فترة معينة ظهور اراهابي داعش الذين كان لهم تأثير على الوضع الامني اللبناني ما رتب على المديرية متابعة امنية حثيثة. هذه المرحلة واكبتها المديرية العامة بدقة، ووضعت في اشراف المدير العام اللواء عباس ابراهيم خططا فورية ومتوسطة وبعيدة المدى، للتعامل مع هذه المستجدات الامنية والادارية التي فرضت نفسها، فقامت المديرية بتوسيع انتشارها الجغرافي واستحداث مراكز في المناطق اللبنانية كافة لتأمين الخدمات للمواطنين، في موازاة تفعيل العمل الاستقصائي والامني واستحداث 17 مركزا للرعايا السوريين لتسوية اوضاعهم القانونية واجراء الاحصاءات وتحسين ظروفهم بالتنسيق مع المؤسسات الدولية. لذلك فان هذه الفترة الزمنية كانت غير مسبوقة في تاريخ الامن العام وتمت متابعتها بكل حرفية في ظل ظروف اقتصادية غير مؤاتية.

■ كيف تقيّم تجربة المديرية العامة للامن العام في مسارها ونهجها للاحية تكامل مهماتها بين الادارة والامن والسياسة؟
□ ان هذه التجربة التي فرضت اتخاذ اجراءات وقرارات استثنائية من سعادة المدير العام اللواء ابراهيم للاحية وضع استراتيجيا متكاملة تجمع بين العمل الامني والسياسي والاداري تؤدي الى تحقيق النتائج المتوخاة منها، بالاضافة

رفعت الادارة من حجم المهمات الجسام المطلوبة لمواجهة انعكاس الازمات المتتالية على اكثر من مستوى، وجهدت لاتخاذ تدابير ساهمت في بناء القدرات الذاتية وتطوير مواردها البشرية، واعتماد التقنيات الحديثة لمكافحة الجريمة والارهاب والفساد والرشوة وضبط الحدود، وحرصت بناء على توجيهات اللواء عباس ابراهيم على وجوب رفع المستوى الاداري والعلمي للعسكريين، وادخال عناصر متخصصة في المعلوماتية من اجل حسن استخدام المعدات وصيانتها.

■ بعد 76 عاما على تأسيسها، كيف طورت المديرية العامة للامن العام قدراتها الامنية والادارية والخدماتية؟
□ بداية، لا بد من الاشارة الى ان الامن العام مؤسسة امنية بامتياز، تمتد صلاحياتها لتشمل تنظيم وجود الاجانب على الاراضي اللبنانية وقانونية اقامتهم ومتابعة اوضاعهم وشؤونهم، الى جانب ذلك تقوم بعمل اداري ضخم يتعلق بالمواطنين اللبنانيين المقيمين والمغتربين بالتنسيق مع البعثات الدبلوماسية المنتشرة في كل انحاء العالم، كما تتابع المديرية الشؤون السياسية والامنية في البلاد وتأثيراتها على المستويات السياسية والامنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، لذلك تعتبر المديرية العامة مؤسسة امنية بأوجه مختلفة. فالطابع الاداري الضخم الذي تقوم به، بالاضافة الى العمل الامني المكثف والمستجد في السنوات العشر الاخيرة مع بروز النزوح

Faculty of LAW



Degrees:

- Bachelor of Law
- Postgraduate diploma in Law / DEA (Master's Level):
 - Private Law
 - Public Law
 - Comparative Law
 - Legal Data Processing
 - Private Law : Business Law
- Master in Banking and Finance Law (M2)

الارهابية التي كانت تنتشر في العديد من المناطق اللبنانية، ادى الى الحفاظ على الاستقرار والتخفيف من الاثار السلبية لاعمال هذه المجموعات، كما ان التنسيق وتبادل البيانات والمعلومات اللذين قام بهما الامن العام مع مختلف الاجهزة الامنية العربية والاجنبية، ساهما في شكل كبير في تقويض حركة الارهابيين وحماية مصالح هذه الدول في لبنان والخارج. اداء اللواء عباس ابراهيم ادى الى تحويل الامن العام الى مؤسسة رائدة، حيث تمكن من بناء ثقة الناس بها من خلال خدماتها لهم، وطور قدراتها وجهاز عناصرها ودعم جهود الرقابة المالية والادارية لجعل هذه المؤسسة شفافة وفعالة ومنتجة وخاضعة للمساءلة، ودفع في اتجاه تفعيل العمل الاداري المنتج لناحية تقديم خدمات شاملة وعادلة من دون تمييز، وشجع على استخدام التكنولوجيا والمكننة الشاملة ما ساهم في تحسين الخدمة للمواطنين والمقيمين، وقام بتفعيل التعاون بين المؤسسة والقطاع الخاص لاسيما الشركات والمؤسسات التي استفادت بشكل كبير من الخدمات السريعة التي يؤديها الامن العام الذي وفر لهم الخدمات الاساسية لتأدية وظائفهم بشكل اسهل. وكانت للامن العام مبادرات في مجال تفعيل التواصل مع المجتمع المدني والاتحادات والنقابات والجمعيات الاهلية والجامعات بشكل خاص، بهدف تعزيز الوعي والحس الوطني بين المواطنين (cyber security) وذلك ضمن احترام التنوع في المجتمع اللبناني.

كلمة اخيرة؟

رغم كل التحديات التي تحوط بنا، يبقى رهاننا على الصبر والامل للخروج ببلدنا من هذه الازمة. كما نعاهد اللبنانيين بأن المديرية العامة للامن العام ستبقى تتحمل مسؤولياتها على الصعد كافة رغم الصعوبات والعوائق.



الامن العام شهد قفزة نوعية بانتقاله في اثناء تولي اللواء ابراهيم الى ادوار امنية مختلفة

حققتنا نقلة نوعية في مجال احترام حقوق الانسان

نوعية بانتقاله في اثناء تولية اللواء ابراهيم الى ادوار امنية مختلفة لاسيما الاستباقية منها، فكان العمل الذي قام به سعادة اللواء ابراهيم يعتمد على سياسة الشراكة والتعاون وتبادل الخبرات بين مختلف الاجهزة الامنية والعسكرية لمكافحة الارهاب وتفكيك شبكاته ومنع انشطته، ويرتكز ايضا على تقديم المشورة الامنية وبناء القدرات على اساس البحث والتحليل وجمع المعلومات في مختلف المجالات لتأمين المصلحة العامة والحفاظ على النظام في ظل ظروف استثنائية محلية واقليمية وصحية يعاني منها البلد. نشير الى ان الدور الامني الاستباقي الذي لعبه الامن العام في الاضاعة والتحذير والمتابعة للخلايا

والمعالجة لكل الحالات الطارئة التي تحصل مع العسكريين وعائلاتهم.

ما هي الصعوبات التي تواجهها دائرة الشؤون الصحية في هذه الازمة؟
تواجه دائرة الشؤون الصحية في هذه المرحلة العديد من الازمات، منها المالية التي انعكست نقصا في الادوية والمعدات، وارتفاعا في الكلفة الاستشفائية، وانخفاضا في مستوى استفادة الفرد من ارقام الموازنة. كما واجهت الدائرة الصحية انتشار وباء كورونا فتابعت اوضاع العسكريين المحجورين في منازلهم وأمنت لهم الادوية. كذلك تابعت الذين ادخلوا الى المستشفيات بشكل دقيق وفعال مع الاطباء المعالجين مما ادى الى حصر عدد الوفيات بشكل كبير.

شهد الامن العام قفزة نوعية بانتقاله، في اثناء تولي اللواء عباس ابراهيم المديرية العامة للامن العام، الى ادوار امنية لاسيما الاستباقية منها. ما اهمية هذا الانتقال وما هو جدواه على صعيد الاستقرار؟
صحيح ان الامن العام شهد قفزة